

## الثقافة الديمقراطية:

# مشروع سياسي مُكَمَّل لدولة المواطنين المتساوين والحكم الذاتي الثقافيّ

## للفلسطينيين في إسرائيل<sup>1</sup>

أمن إغبارية\*

### مدخل

تسعى هذه المداخلة إلى رسم الملامح العامّة لطروح الدكتور عزمي بشارة، المفكر العربيّ البارز، حول قضية الحكم الذاتيّ الثقافيّ للفلسطينيين في إسرائيل، وذلك من خلال تبين النقاط التي ما زالت بحاجة إلى تطوير في الفكر والعمل السياسيّ المرتبطين بهذه القضية. على وجه التحديد، تدّعي هذه المداخلة أنّ التكامل الذي يصوغه ويُسوّغه بشارة نظرياً، بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ في حالة الفلسطينيين في إسرائيل، لا ينفي عن علاقة التكامل هذه البُعدَ التنازعيّ والخلافيّ عنها، ولا يُنهي التوتّر البُنويّ بين التوجّه الليبراليّ كما ينعكس في فكرة دولة المواطنين المتساوين (أو كما درجت تسميتها بـ "دولة كلّ مواطنيها")، والتوجّه الجَمعائيّ (Communitarian) كما ينعكس في فكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ.

هذا البُعد التنازعيّ الذي قد يراه بشارة مطروحاً وموجوداً، لكن دون أن يتعاطى مع إشكاليّاته وانعكاساته، يبدو واضحاً وفارقاً عندما يجري، أولاً، فكّ اختزال مفهوم الحقوق الجماعية بفكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ، وتوسيعه ليشمل حقوقاً جماعيةً أخرى قد تتكامل وقد تتنافس مع فكرة الحكم الذاتيّ في أولويّتها بالنسبة للفرد أو المجموعة. ثانياً ولاحقاً، يبدو البعد التنازعيّ جلياً أكثر عندما يجري اختبار مفهوم الحقوق الجماعية، وبضمنها فكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ، في إطار العلاقة مع الدولة المركزية التي من المفترض أن تمارس الحقوق الجماعية من خلال مؤسّساتها ومنظوماتها، وبضمنها الحكم الذاتيّ الثقافيّ. اختبار هذه العلاقة، نظرياً في هذه المرحلة، يتطلّب التبرُّر في إمكانيّة تغلّب أمّاط ثقافية أو جهات سياسية لا تقبل قيم وإجراءات الديمقراطية، سواء أكان ذلك على مستوى الحكم الذاتيّ الثقافيّ، أم على مستوى الدولة والحكم المركزيّ، أو على كليهما معاً. السؤال هنا ليس: عن أيّ "حكم ذاتيّ" نتحدّث من حيث الحقوق الجماعية

<sup>1</sup> جانب من نصّ هذه المقالة قدّم كمدخلة في اليوم الدراسيّ الذي عقده التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في 1.4.2017 في مدينة الناصرة، لمناسبة مرور عشر سنوات على خروج د. عزمي بشارة إلى المنفى القسريّ.

والصلاحيات التي تمارس من خلاله؟ بل السؤال هو: عن أي ثقافة (بمعناها التعددي العام) سياسية ومجتمعية من المفترض أن ينظمها ويعكسها وحتى أن يربّي لها هذا "الحكم الذاتي"؟

من هنا، نؤكد على أهمية رد الفكرتين اللتين طرحهما بشارة (دولة المواطنين والحكم الذاتي الثقافي) بفكرة "الثقافة الديمقراطية". وفي هذا، أدعي أن بناء ثقافة ديمقراطية هو مشروع سياسي ينتظر من يحمله ويترجمه بجديّة. مهمّة البناء هذه، مثلها في ذلك كمثل فكريّ دولة المواطنين المتساوين والحكم الذاتي الثقافي، تستدعي أهميّتها وراهنيتها حلّ الدولتين كما هو الأمر في حلّ الدولة الواحدة. في الحلّين، نحن مطالبون بالتمسك بدولة المواطنين المتساوين، بالحكم الذاتي الثقافي على أشكاله المختلفة، على الأقلّ للمجموعتين الفلسطينية واليهودية، وبالثقافة الديمقراطية التي من شأنها ترسيخ القيم والقواعد التي ستمكّن المجموعتين من العيش والتشارك بسلام وحرّيّة ومساواة وعدل بينهما وفي داخلهما.

## أما قبل...

من نافل القول أن أيّ اشتباك أو تعالّق مع أفكار وكتابات د. عزمي بشارة حول أيّ موضوع هو تجربة في التبصّر والتبني بقدر ما هو تحدّد لتوليد أفكار ومفاهيم جديدة لما تحويه لغته من طاقة إيحائية ومساحات للاستكشاف تتيح الانزياح عن معاني بشارة الأصلية ومفرداته الأولى. وقد تكون فكرة الحكم الذاتي الثقافي مثالاً جيّداً لبيداغوجيا الكتابة التي يتبنّاها بشارة - في المعتاد - في ترك مساحة كافية للقارئ للتفكّر في نصّه وللانطلاق منه نحو مفازات جديدة في الفكر والعمل السياسيّين. وذلك أن بشارة في تناوله لفكرة الحكم الذاتي الثقافي يعتمد الإشارة لا التوضيح الصّرف، مخصّصاً لعرض الفكرة - في المعتاد - بضع صفحات لا أكثر.<sup>2</sup> وفي ذلك يصرّ بشارة على ألاّ يقدّم "نموذجاً مسهباً" للفكرة، مكتفياً "بعرض الاختيار المبدئي".<sup>3</sup> هذه الإستراتيجية، التي تعتمد على التعمّق في المبادئ على حساب التفصيل في النماذج، يعبر عنها بشارة صراحة حين يصف نفسه في سياق الحديث عن فكرة الحكم الذاتي الثقافي بأنه "ليس ممّن يؤمنون بتطوير نماذج نظريّة جاهزة ومتكاملة، ومحاولة فرضها على الواقع المرگّب. فلا بدّ من أن يتطور الخيار بالتدرّج، وستقترحه بالتفصيل القوى والنخب التي ستطالب به. ولا ضرورة لاقتراح نموذج مفصل سلفاً، إلاّ من باب التمارين النظرية"<sup>4</sup> (واعتقد أنه بهذا، بعد قرابة عقدين ونصف من الزمن، يدحرج الكرة إلى ملعبنا كقراء وباحثين وناشطين وسياسيين لتقديم معالجات مُمحصّة ونماذج عينية لفكرة الحكم الذاتي الثقافي).

هنا، لا بدّ من المحاججة أن تقديم نموذج مفصل يتجاوز مجرد عرض الفكرة المبدئية هو ليس من "باب التمارين النظرية"، بل من بابين أولهما ضرورة رد الحراك السياسيّ والمجتمعيّ بين فلسطينيي الداخل بالأمل والدافعية، وذلك بواسطة تصوّرات مفصلة تترجم المبادئ المجردة إلى نماذج في الإمكان معايشتها على الأرض وبين الناس كأحلام كبيرة لكنّها واضحة، وكمشاريع قومية لكنّها محدّدة

<sup>2</sup> انظر - على سبيل المثال -: بشارة، عزمي. (١٩٩٢). الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة، مجلّة الدراسات الفلسطينيّة. م. ٣ (١١): ١-٣٠.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ص 25.

<sup>4</sup> المصدر السابق، ص 26.

(وبضمن ذلك تقديم تصوّرات واضحة ومفصلة حول إجراء انتخابات مباشرة للجنة المتابعة العليا، وإقامة اتّحادات ونقابات مهنيّة، وإنشاء مدينة، غابة، متحف، جامعة، صندوق قوميّ، مهرجان للسينما أو للمسرح، إلخ...). ثانيهما هو باب مكافحة "الأسرّة الناعمة" الحاضرة بقوة في المُنَاخ السياسيّ الراهن بين الفلسطينيين في إسرائيل، والذي كثيرًا ما تَغَلَّب عليه ممارسات الانتهازية والوصولية السياسيّة وهَوَس الظهور الإعلاميّ لمجرّد الظهور. في هذا المُنَاخ، من السهل تشويه الفكرة أو امتطاؤها في سبيل تجييرها لصالح مشاريع سياسيّة تكرّس "القبول بوضع نصف مواطن من ناحية، ونصف جماعة من ناحية أخرى" على حدّ ما يقول بشارة. ومن المفيد في هذا الصدد التذكير بما ادّعاه بشارة نفسه حول أنّ فكرة الحكم الذاتيّ للعرب في إسرائيل لم تُطرح بداية من قِبَل مثقّفين عرب، كما يعتقد البعض، وإمّا من قِبَل المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة الحقوقية كما تجلّى الأمر في معالجة كلود كلاين في العام 1977. هذه الفكرة طُرحت طبعًا بمعزل عن نقاش يهوديّة الدولة وطبيعتها الاستعماريّة - الاستيطانيّة، وعمليًا كبديل للمساواة ودولة المواطنين.

وعلى هذا، من المهمّ التوضيح أنّ فكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ في سياق الفلسطينيين في إسرائيل جرى تطويرها في أربعة اتّجاهات مختلفة ومتقاطعة، على الأقلّ. الاتّجاه الأوّل قام به عالم الاجتماع سامي سموحة الذي يرى أنّه ثمة إمكانيّة لمنح العرب إدارة ذاتية غير مناطقيّة (بدون بُعد جغرافيّ) لقضاياهم الثقافيّة بما لا يتناقض مع يهوديّة الدولة، وذلك ضمن نموذج الذي يدعوه "ديمقراطيّة إثنية". هنا، أشير كذلك إلى المقترح الذي قدّمه مؤخرًا كارلو شطرنجر وجاد يديد، وبحسبه بالإمكان تقسيم إسرائيل إلى اثني عشرة منطقة حكم ذاتيّ، بضمنها منطقتان للعرب في الجليل والنقب. وهو يندرج ضمن محاولات حلّ تناقضات الهويّات (الدينيّة والعلمانيّة والقوميّة) في إسرائيل ضمن ما يُسمّى الفسيفساء الإثنية - الثقافيّة في إسرائيل بدون النظر في طبيعة السلطة السياسيّة المركزيّة.

هذه التوجّه هو عمليًا بديلٌ لفكرة المساواة الجوهرية في دولة المواطنين، من حيث اعتباره الإدارة الذاتية للأقليّة القوميّة والديمقراطيّة الليبراليّة أمرين منفصلين، لا أمرين يكمل كلّ منهما الآخر. بشارة من ناحيته انتقد تنظير سموحة لهذا الطرح المنفصم، وبحسبه هو محاولة لتكريس الواقع لا لتغييره وتجاوزه. وهو، أي بشارة، في هذا النقد يُقدّم، مع سعيد زيداني وآخرين، اتّجاهًا مختلفًا يطرح فيه تصوّرًا توفيقًا بين فكرة الإدارة الذاتية وفكرة دولة المواطنين، بالاعتماد على وضع مبدأ المساواة الجوهرية أساسًا واحدًا ومشاركتًا للفكرتين. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ زيداني لا يستثني البعد الجغرافيّ للإدارة الذاتية، بينما يركّز بشارة على البعد السياسيّ والثقافيّ لها. التوجّه الثالث طوّره المنظرة السياسيّة أيريس ماريون يونغ في معالجتها لحقّ تقرير المصير. تقترح يونغ، بدلًا من تأسيس مفهوم تقرير المصير على تصوّره أنّه "عدم تدخّل" Non-interference، صياغة مفهوم تقرير المصير على أنّه "عدم سيطرة" Non-domination. نموذج تقرير المصير كعدم تدخّل يعني، في أساس ما يعني، عدم تدخّل الغرباء من خارج الدولة في قرارات وإجراءات المؤسّسات الحاكمة فيها بالنسبة لما يجري داخل مناطق سيادتها وحدود سلطتها القضائيّة. لذا، تقترح يونغ نموذجًا آخر لتقرير المصير يعتمد على تجنّب السيطرة والسعي لتحقيق التعاون والسلام بين الكيانات السياسيّة من خلال إقامة مؤسّسات وإنشاء آليات تتيح التفاوض والتحكيم المستمرّين والمنهجيين حول العلاقات والنزاعات المحتملة بين هذه الكيانات. وعلى وجه التحديد، تقترح يونغ تحقيق تقرير المصير كعدم سيطرة من خلال بناء فيدراليّة ثنائيّة القوميّة لوحدة حكم ذاتيّ للفلسطينيين وللإسرائيليين

على حدّ سواء، بحيث تمارس كلّ وحدة أو مجموعة من الوحدات استقلاليتها ضمن ضوابط العلاقات مع سائر الوحدات. هذا التوجّه هو الذي يوسّع مفهوم الحكم الذاتي، ليصبح المبدأ الذي بإمكانه تأسيس نظام سياسيّ مشترك لليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

أمّا التوجّه الرابع، فهو ما قدّمناه (مع زميلي د. يوسف جبارين) في جهدنا البحثي لتأصيل فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ ومعالجتها عينياً في إطار التعليم العربيّ. هذا التوجّه هو تطبيقيّ، وما يميّزه هو الاعتماد على مبادئ القانون الدوليّ المتعلقة بالأقليات الإثنية والأصلائية التي جرى التوافق عليها والتنظير لها بصورة واسعة منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين. وعلى وجه التحديد، يقرب هذا التوجّه فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ مبدأ المساواة الجوهرية، بواسطة الاشتباك مع مفاهيم الحرّية الثقافية، ولا سيّما الحقّ بالهوية والحقّ بالتعليم. هذا التوجّه ينعكس بوضوح في وثيقة الأهداف البديلة للتربية والتعليم للفلسطينيين في إسرائيل والتي جرت بلورتها وصياغتها بالاعتماد على نقاشات وسجلات مجتمعية وثقافية حولها دامت أكثر من سنة من خلال عمل المجلس التربويّ العربيّ، وهو مبادرة أهلية ضمن "لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ". وتؤكد وثيقة الأهداف الآتية الذكر أنّه "لا بدّ من تطوير جهاز تربية وتعليم عربيّ - فلسطينيّ مستقلّ ثقافياً، وذي خصوصية قومية تدعمه الدولة، وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق فرادته اللغوية واستقلاليتته التنظيمية". وتضمّنت الأهداف "تأصيل الانتماء لهوية وطنية عربية فلسطينية، معتزة بمنجزها الحضاريّ، ومتواصلة بفاعلية مع عمقها العربيّ والإسلاميّ والإنسانيّ. وتتأسس هذه الهوية على تعزيز اللّحمة بين أبناء الشعب الفلسطينيّ الواحد على قاعدة التعددية والتنوع، وتعزيز الذاكرة الجماعية والرواية التاريخية الفلسطينية، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطينيّ التاريخيّة والسياسية، واحترام التعددية الثقافية والدينية والمجتمعية الداخلية للمجتمع الفلسطينيّ". هذه الإطالة حول المجلس التربويّ العربيّ تبغى التبدليل على أهميّة ترجمة المبادئ إلى نماذج، والأفكار المجردة إلى تصوّرات تطبيقية، وذلك عبر العمل الجمعيّ الذي يتضافر فيه السياسيّ بالثقافيّ.

في هذا السياق، يجدر بالذكر أنّ بشارة قدّم اقتراحاً ثورياً آنذاك، لتعديل قانون التعليم الرسميّ في إسرائيل في الكنيست الرابع عشر بإقامة "تعليم عربيّ رسميّ" يؤكّد فيه على عروبة التعليم العربيّ ويقترح آليات محدّدة لتطوير استقلاليتته في وضع السياسات واتخاذ القرارات ضمن وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة على نحوٍ -يشابه إلى حدّ ما- استقلالية التعليم الدينيّ الرسميّ اليهوديّ.<sup>5</sup> وقامت القائمة المشتركة على نحوٍ جماعيّ باسم كلّ الأحزاب المكوّنة للقائمة بتقديم الاقتراح نفسه في العام ٢٠١٥ في دورة لکنيست العشرين.<sup>6</sup> وفي هذا الصدد، نلفت النظر إلى ضرورة العمل مجدّداً على هذا المقترح لتطويره وعدم الاكتفاء بما أنجزه بشارة في منتصف التسعينيات. المطلوب تحديث الأهداف المذكورة في هذا المقترح بما يتّسق مع أهداف التعليم العربيّ العشرة التي طوّرها المجلس التربويّ، حيث يقتصر مقترح بشارة على هدف واحد هو "تأسيس التعليم العربيّ في الدولة على القيم المتنوّرة في الموروث العربيّ، إنجازات العلم، محبة الوطن، قيم الديمقراطية، الولاء لقوانين الدولة، المساواة بين الجنسين وبين الشعوب، والتطلّع إلى مجتمع يقوم

<sup>5</sup> انظر:

الצעته حוק חינוך ממלכתי (תיקון - חינוך ערבי). התשס"ג-2002. للتوضيح والتنبيه: هذا الاقتراح قدّم في الكنيست الخامس عشر، لكن نصّ الاقتراح ذكر أنّ الاقتراح قدّمه بشارة بالنصّ نفسه في الكنيست الرابع عشر: "الצעته חוק זהות הנוחה על שולחן הכנסת הארבע-עשרה ומספרן 1666/5-1/2453".

<sup>6</sup> הצעת חוק חינוך ממלכתי (תיקון - חינוך ערבי)، התשע"ה-2015. 1461/20/5.

على الحرّية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحبّ الإنسان". ولا مجال للشك أنّ أهداف المجلس التربويّ -وهي نتاج جهد جماعيّ لتربويين وأكاديميين فلسطينيين- تبدو أكثر تأكيداً على الهوية الفلسطينية وأعمق اشتباكاً مع تحديات التعليم العربيّ الراهنة من النصّ الذي اقترحه بشارة، وذلك بفعل المسافة الزمنية بين النصّين والتغيّرات التي طرأت على جهاز التربية والتعليم الفاعل بين ظهرانيّ الفلسطينيين في إسرائيل. كذلك إنّ الأمر المطلوب هو أيضاً النظر في المبنى المطلوب لجهاز التربية والتعليم العربيّ وعلاقته بوزارة التربية والتعليم، حيث يُرسم مقترح بشارة حدود استقلالية التعليم العربيّ بكثير من وجوه الشبه مع الاستقلالية الممنوحة للتعليم الدينيّ الرسميّ اليهوديّ، وقد يكون هذا سقفاً منخفضاً نوعاً ما -قياساً إلى ما يمكن اجتراحه من تصوّرات تطبيقية بالاعتماد على فكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ.

## أما بعد...

بودّي هنا المحاجة أنني مع مقاربة بشارة التي تفترض أنّ فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ متكاملان، لكنّهما -في زعمي أيضاً- في علاقة توتر وتجادب. بكلمات أخرى، الفكرتان حقاً غير منفصلتين كما يدعي بشارة، لكنّهما كذلك في علاقة جدلية وفي تناقض في جوهرهما.

للتوضيح وبكثير من التبسيط، منذ أوائل الثمانينيات تشهد الساحة الفكرية العالمية سجلاً حول عمومية وشمولية السياسات الليبرالية وأخلاقياتها. في هذا السجال، وضعت دراسات ما بعد الاستعمار والنوع الاجتماعيّ (الجندر) والمقاربات الجماعية (Communitarian) تحديات نظريّة، لا يتسع المجال للخوض فيها هنا، أمام قدرة الدولة الديمقراطية الليبرالية على أن تعتمد سياساتٍ كليّة ومعايير إنسانية جامعة لا تتعلّق بالسياق الاجتماعيّ والتجربة التاريخية والهوية الثقافية للمجموعات الإثنية والثقافية واللغوية والدينية ضمن هذه الدول. على وجه التحديد، تُعارض هذه المقاربات فكرة أولوية وموضوعية أيّ مبادئ للسياسة وللتفكير من شأنها أن تكون مبادئ إنسانية عامّة ومتجرّدة من المصالح والسياق الذي تطوّرت من خلاله، مثل حقوق الإنسان والحرّيات العامّة. كما تنفي هذه المقاربات، بصورة عامّة، أسبقية هذه المبادئ وقدرتها على أن تتسامى فوق أخلاقيات أيّ مجموعة، منتقدة فرض القوانين والأطر الحقوقية المبتزحة منها على أيّ ترتيبات أو تفاهات أو معتقدات أخرى، مجتمعية كانت أم دينية. في هذا السجال، على الطرف الأوّل يقف الليبراليون، وفي جعبتهم موروث حركة التنوير الأوروبية، لينافحوا عن وجود أخلاقيات إنسانية كليّة مرذّها إلى التفكير العقلانيّ والموضوعيّ، وغايتها حماية الفرد وحقوقه وحرّياته وإقامة نظام سياسيّ يرسم هذه الأخلاقيات يقوم على حيادية قيم وأيديولوجية الدولة تجاه المواطنين، ويعتمد على فكرة العدل بوصفه إنصافاً ومبدأ المساواة بين الأفراد. في الطرف الثاني، يقف الجماعيون وفي جعبتهم تفسيرات معاصرة لأرسطو وهيغل لينافحوا عن ضرورة الاعتراف بحقّ المجموعات والمجتمعات بإدارة حياتها حسب القيم والموروثات الخاصة بها. في هذا الصدد، حقوق المجموعات مقدّمة إلى حدّ كبير على حقوق الأفراد. الثقافة والموروث والدين هي أطر تمتلك الفرد بقدر ما يمتلكها، وينتمي إليها بقدر ما يُتبعها هو إلى منظومته الفكرية أو الأخلاقية أو الإيمانية. بهذا المعنى، الثقافة ليست خياراً أو حقاً ليبرالياً فحسب، بل هي كذلك وقبل أيّ شيء إطار ناظم للانتماء إلى الجماعة.

من هنا، يمكن اعتبار دولة المواطنين المتساوين تعبيراً عن الموقف الليبرالي التقليدي، وفكرة الحكم الذاتي تعبيراً عن الموقف الجماعي، وكلاهما مرة أخرى يندرجان ضمن تيار التفكير الليبرالي، ويكمل كل منهما الآخر في تصوّر الديمقراطية الليبرالية؛ ولكنهما أيضاً في توّثر دائم، قد تمكّن إدارته أو تخفيف حدّته، ولكن لا يمكن القضاء عليه قضاءً نهائياً في أيّ تصوّر لدولة ديمقراطية ليبرالية.

هذا التوتّر يبدو جلياً عندما نُفكّر، على سبيل المثال، في قضية حقوق الخروج (Rights Exit) للأفراد والمجموعات ضمن النموذج الذي يقترحه بشاره. ماذا سيكون الموقف من مجموعة ضمن المجموعة الفلسطينية -وقد تكون مجموعة دينية أو سياسية- إذا قرّرت أن تنتظم و "تخرج" من نطاق الحكم الذاتي الثقافيّ المخصّص للمجموعة الفلسطينيّة؟ ما هي حقوقها؟ هل بإمكانها الاستمرار كمجموعة أمام مؤسسات الدولة وأن تطالب بحقوق جماعية؟ ما هو الموقف من فرد فلسطيني لا يريد لأيّ سببٍ كان أن ينضوي تحت أنظمة الحكم الذاتي الثقافيّ ويطلب حقوقه الثقافية مباشرةً من الدولة؟ ماذا سيحدث لو سيطرت مجموعة غير ليبرالية أو غير ديمقراطية في ممارساتها وفكرها على الحكم الذاتي الثقافيّ وسعت لتجيره لمصالحها وقيمها؟ هل بإمكان الأفراد أو المجموعات إذا شعروا بالضرر أو التهديد أن يطلبوا حماية الدولة المركزية، وما هي حدود تدخل الدولة في ذلك؟ كلّها أسئلة بلا أجوبة شافية، تؤكّد من ناحية تلامّز فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي، ولكنّها كذلك تبيّن التوتّر بينهما وتعكس الحاجة إلى وضع تصوّرات لما ينبغي عليه أن تكون العلاقة بينهما، لا كي ينتهي التوتّر بينهما، بل من أجل إدارته إدارة ناجحة.

في مثل هذه التصوّرات، من المهمّ الانتباه إلى قضية مهمّة، وهي ضرورة ألاّ يجري اختزال الحقوق الجماعية، ومن المفيد التذكير هنا أنّنا نتحدّث عن حزمة من الحقوق، وبضمنها -على سبيل المثال- الاستثناءات والتمثيلات النسبيّة وغير ذلك. للتدليل، فكّرنا معي في قضية السلع الثقافية الفلسطينية (قد تكون نبتة أو لباساً أو أغنية). للتبسيط أكثر، فكّرنا في نبتة "الزعر" في دولة كلّ المواطنين وفي ظلّ حكم ذاتي ثقافي؛ هل سيُسمح للجميع بقطفه وإنتاجه وتسويقه وتطوير منتجات طبيّة منه، أم سيكون سلعة ثقافية خاصة؟ ستجدون أنّ الإجابة تستدعي التفكير في طيف واسع من الاستثناءات والامتيازات والمطالب الرمزية ممّا من شأنه أن يُعقد مسألة العلاقة بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي الثقافيّ. فكّرنا معي كذلك في مدى إمكانية أن تحدّد مجموعة سياسية أو دينية طابع الحكم الذاتي الثقافيّ، مضمونه وحدوده، وأن تحاول فرض قيم وسرديات وهويّات معيّنة، قد لا ترتضيها المجموعات الأخرى داخل المجموع الفلسطينيّة. كيف سيُدار الاختلاف الثقافيّ داخلياً؟ ما هي حدود تدخل الحكم المركزيّ في هذه الإدارة؟

التوتّر في هذه العلاقة يكتسب حدّة بالغة، ولا سيّما في سياقات الأقليات القومية الأصلانية التي تطالب بنُظم الاستقلالية الثقافية. في هذه السياقات، بالإمكان الجزم أنّه ما من أقلية قومية تُعتبر تأسيس الاستقلالية الثقافية، مهما بلغت أهميّتها، بديلاً كاملاً عن الحقّ في تقرير المصير. لذلك، بشاره يرى<sup>7</sup> في فكرة الاستقلالية الثقافية تنازلاً وأنها "تسوية تاريخية تُجرى مع أبناء البلد، السكّان الأصليين، مواطني الدولة"، بقدر ما هي مطلب سياسي. الأهمّ هنا هو أنّه ما من أقلية تُعتبر هذه الاستقلالية تعويضاً عن مطالبتها بالسيطرة على الأرض والموارد، ولذلك كثيراً ما تتضمن مطالب الحكم الذاتي الثقافيّ مطالب تتعلّق بالارتباط بالمكان وموارده. لذا، من المهمّ تطوير

<sup>7</sup> بشاره، عزمي. (1992). مصدر سابق. ص 25.

فكرة الاستقلالية الثقافية لتضمّن تعاطياً أوضح مع قضايا الأرض ومواردها. في حين يرى بشارة الحكم الذاتي سياسة لا تعتمد على البعد الجغرافي والمناطقي، وفي حين يرى زيدي أني أنه يجب ألا يتم استثناء هذا البعد، أرى هنا أنه بالإمكان تطوير نموذج وسطي لا يستثني البعد الجغرافي، لكنّه لا يراه مرتبطاً بجغرافيا معينة أو منطقة محدّدة. بعبارة أخرى، الحكم الذاتي الثقافي مرتبط بقضايا الأرض والمسكن والموارد الطبيعية، لكن بدون أن يكون محدّداً داخل حدود معينة. للتدليل على أهميّة ربط الحكم الذاتي بقضايا الأرض، بالإمكان النظر إلى دور لجان التنظيم والبناء التي تعمل في مجال التخطيط والتطوير العمراني وتخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة وترخيص البيوت. لهذا العمل تأثير مباشر على الثقافة والتعليم وحفظ الذاكرة وطبيعة الحيّز العامّ الفلسطينيّ. من هنا، لا مناص من رفق فكرة الحكم الذاتي بأفكار جديدة تتيح الارتباط بقضايا الأرض ومواردها.

## خلاصة

اهتمّ بشارة، في معالجته لفكرة الحكم الذاتي الثقافي، بالمعنى السياسيّ للفكرة دون أن يُغفل معناها الثقافيّ. على وجه التحديد، بالنسبة لبشارة الحكم الذاتي الثقافيّ هو "أداة لمواجهة خيارين ثقافيين إشكاليين: ١. تهميش ثقافيّ للمجتمع العربيّ عبر اندماج فرديّ على هامش المجتمع الإسرائيليّ؛ ٢. ردّة فعل تجاه التهميش البادي في الإدبار والانغلاق الثقافيّ، في صيغة الأصوليّة. علينا أن نقترح البديل الثالث، وهو البديل السياسيّ الثقافيّ القائم على الإيمان بالقيم والمساواة والحرّيّة والعدل الاجتماعيّ والتعاون اليهودي - العربيّ، القائم على المساواة والاحترام المتبادل".<sup>8</sup> لكن رغم هذه الإشارة المهمة إلى علاقة الحكم الذاتي بالخيارات الثقافية أمام الفلسطينيين في إسرائيل، لا يتوسّع بشارة كثيراً في المعنى الثقافيّ للمشروع ولا يشتبك مع قدرة المجال الثقافيّ على صوغ المجال السياسيّ والتأثير فيه، وهو ما ينشئ محوراً جديداً لتطوير فكرة الحكم الذاتيّ حول دور الثقافة الديمقراطيّة في تدبير العلاقة بين المجموعتين الفلسطينية واليهوديّة وفي تصميم المجال العموميّ الفلسطينيّ الداخليّ.

من أجل هذا الغرض، أودّ الاتّكاء على التمييز الذي تقيمه الباحثة موف شاننال (Mouffe Chantal) بين مفهوم "السياسة" والصفة أيّ "السياسي"، حيث المراد بـ "السياسي" هو البعد التعارضيّ أو التنازعيّ للحياة الاجتماعيّة - السياسيّة، في حين تُشير "السياسة" إلى جملة الممارسات والمؤسسات التي تُنشئ نظاماً بعينه يضبط التعايش بين الناس، في إطار التنازع الذي ينتج عن "السياسي". هنا، أدعي أنّ بشارة يطرح فكرة الاستقلالية الثقافية باعتبارها "سياسة" من المفروض أن ترتّب وتضبط وتعيد تشكيل الحقل "السياسي" القائم على التخاصم، وفي أبعاد أخرى على التعادي، بين الحركة الصهيونيّة والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ حول قضية الحقّ في تقرير المصير في فلسطين التاريخية. بهذا، يضبط التنظير لهذه الفكرة جزءاً من التنازع ولا يتعاطى إلّا ضمناً مع القضية الأساس وهي حقّ تقرير المصير للفلسطينيين. السؤال هنا: هل الحكم الذاتيّ الثقافيّ القائم على المساواة الجوهرية في دولة جميع مواطنيها يقدّم حلاً لقضية الحقّ في تقرير المصير، أم إنّنا بحاجة إلى إعادة النظر كذلك في مفهوم حقّ تقرير المصير من حيث مضمونه وإحداثياته؟ الأهمّ في هذا الصدد: كيف سيُمكننا إدارة اختلاف لا يقبل الزوال ولا يقبل الفصّ في ما يتعلّق بطبيعة الحركة الصهيونيّة كحركة استعماريّة واستيطانيّة؟ كيف

<sup>8</sup> المصدر السابق، ص 26.

سيكون بالإمكان التوصل إلى "إجماع نزاعي" مع المجموعة اليهودية في فلسطين التاريخية؟ وأعني بـ "إجماع نزاعي" الاتفاق على مجموعة من القيم السياسية والأخلاقية، كالحريّة والعدل والمساواة، مع حفظ حقّ الاختلاف في تأويلها، اتّفاقاً من شأنه أن يتيح عيشاً مشتركاً بين الشعبين بسلام وتعاون متبادل، وأن يُمكن الشعب الفلسطيني من اشتغال التعددية السياسية والدينية والمذهبية والجهوية ضمن مبادئ الديمقراطية والحريّات العامّة.

لبناء هذا الإجماع النزاعي، بين المجموعتين الفلسطينية واليهودية وداخل كلّ مجموعة منهما، لا بدّ من بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، وتداول السلطة، واحترام تعددية المصالح، والحقّ في التعبير عن الهويّات الجماعية في المجال العمومي بشكل منظم، إلخ... بناء هذه الثقافة هو مشروع سياسي يستدعي خطاباً يختلف عن خطاب الحقوق الثقافية لدى الشعوب الأصلية الوارد في موثيق القانون الدولي المختلفة؛ وذلك أنّ هذا الخطاب -على أهميته في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتثبيت حقوقهم- فيه اعتراف بانتصار المستعمر وبغلبته النهائية، وفيه تماهٍ مع ديمومة علاقات القوة بين المستعمر والمستعمر. الخطاب المطلوب لبناء ثقافة ديمقراطية مشتركة هو مشروع سياسي مفتوح يسعى إلى الاشتباك الدائم مع أيديولوجيا الحركة الصهيونية وممارساتها، دون تنازل عن التواصل مع المجموعة اليهودية. لكن الأهم، على الأقلّ في هذه المرحلة، هو بناء ثقافة ديمقراطية داخل المجموعة الفلسطينية.

في هذا الصدد، أوكد على أهميّة وضع تصوّرات نظريّة وعملية لفكرة الثقافة الديمقراطية، لا من باب اعتبار هذه الفكرة شأنًا تربويًا للوعظ والإصلاح، بل من باب اعتبارها مشروعاً سياسياً لإعادة صوغ الحقل السياسي الفلسطيني المتفكك. فضلاً عن ذلك، أهميّة الثقافة الديمقراطية تكمن في قدرتها على تنظيم التنازع ضمنها بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي؛ حيث إنّ التوتر بينهما عضويّ ودائم، وبحاجة إلى قيم وآليات لإدارته. في هذا الشأن، أدعي أنّ الثقافة الديمقراطية التي تسعى إلى خلق مواطنين ديمقراطيين لا مواطني المجموعة (فلسطينيين) أو مواطني الدولة (مهما كان اسمها) فحسب، هذه الثقافة هي الكفيلة بإنتاج تكامل بحدّة تؤثر منخفضة بين الحكم الذاتي الثقافي والدولة المركزية، سواء أكان في حلّ الدولة أم في حلّ الدولتين. وقد يكون الأهمّ من كلّ ذلك هو أنّ الثقافة هي العامل الأهمّ في الحفاظ على ما يُمكن تسميته "حيوية الوطنية الفلسطينية" من أجل تطويرها وبقائها هويّةً جامعةً للشعب الفلسطيني، ووعياً يورث ويورث، وإطاراً ناظماً للثوابت الفلسطينية وضابطاً للعمل السياسي، يشدّ لجامه عندما يهزول، ويرخيه عندما يتصلّب في موقفه.

\* د. أيمن إغباريّة هو أستاذ القيادة والسياسات التربوية، ورئيس برنامج اللقب الثاني في دراسات

التربية والمجتمع والثقافة في جامعة حيفا.

<sup>9</sup> للاستزادة، انظر معالجة طه عبد الرحمن في الفصل الثالث لأفكار شاننتال موف حول التنازع وإدارة الاختلاف، في كتابه "روح الدين" الصادر بطبعته الثانية عام ٢٠١٢ عن المركز الثقافي العربي - بيروت.